التحولات الثقافية في المجتمع الجزائري
قراءة في ظاهرة المثاقفة

زهرة خفيف
جامعة باجي مختار * عنابة * الجزائر

ملخص

لقد وفّر التاريخ، ظروفا عدّة للاحتكاك بين الثقافات، سواء كانت هذه الظروف، إيجابية كالتجارة والرحلات، أو سلبية كالحروب والحملات وقد عرف المجتمع الجزائري على غرار باقي المجتمعات العربية منذ الحقبات التاريخية البعيدة، مثاقفات عديدة ظلت بادية السمات والعناصر التراثية المشتركة للحضارات المختلفة اللاحقة، ومنها على وجه الخصوص: اللغوية والدينية والاجتماعية والثقافية التي استولدت شرعية مقولة الشرق: الثقافية / الحضارية، لا الجغرافية فحسب: وبالتالي فنحن أمام مدرستين ثقافيتين: الأولى لا ترى سبيلا للنهوض والتقدم إلا بالذاتية الثقافية العربية الإسلامية، والثانية ترى أن طريق التقدم هو الاندماج في ثقافة الآخر، وهنا نكتشف مدى ابتعاد المدرستين معا على مقتضيات العلمية والموضوعية، والتي نراها في مواجهة التبعية للآخر، عن طريق إعادة إنتاج الثقافة الشعبية المحلية والاعتزاز بالذات ومعرفة حدود الهوية الوطنية، إضافة إلى الانفتاح على مختلف الثقافات الإنسانية العالمية، وهذا من أجل تحقيق الانفتاح من جهة والخصوصية الثقافية من جهة أخرى، بحيث لا تتجلى هذه الخصوصية الثقافية إلا من خلال الممارسة التي تصنع المغايرة والاختلاف والتمايز.

Abstract

History provides many conditions for contact between different cultures, whether positive such as commerce and expeditions or negative as wars and invasions. The Algerian society as well as the other Arabic societies have since the early epochs witnessed several interculturalisms, that are still apparent within elements of heritage shared by the subsequent civilizations. The latter have been linguistic, religious, social, and cultural and have justified belonging to the East, not only geographically but culturally as well. So there are two cultural attitudes in contention: one that sees progress is conditioned by the development and maintaining of the Arab-Islamic Arabic identity ;and the second sees that the way to reach progress is through the integration into the culture of the other. Both attitudes miss the mark of scientific objectivity in response to assimilation into the other: The solution we advocate is a revival of popular cultures and folklore, pride in one's national identity and its diversity, and also an openness to world cultures, the aim being openness and specificity where the latter is manifest in practice and produces difference and change.

إن الحديث عن المثقف والمثاقفة، سواء في الماضي أو الحاضر، في هذه الحضارة أو تلك، وفي هذا المجتمع أو ذاك هو دائما حديث له خصوصيته ودوافعه الإيديولوجية وسياقه المعرفي. ولذا فإن مسألة المثقف العربي أو التفكير والكتابة في موضوع المثقفين في الحضارة العربية في الماضي أو الحاضر، من طرف الباحثين – عربا ومستشرقين – عرف أكثر من حديث أو خطاب، وكان موضوعا لمقالات عدة، ذهب أصحابها، فيها مذاهب شتى، بحسب انتمائهم وانشغالاتهم السياسية والفكرية والإيديولوجية، وقد ساعد على هذا التنوع حساسية الموضوع وطبيعته وأهميته بالنسبة لراهن المجتمعات العربية الإسلامية التي تواجه عدة تحديات داخلية وخارجية.

1-مفهوم الثقافة: عندما نرصد المستويات المتعددة التي يستعمل فيها مفهوم الثقافة فإننا نكشف أن هذا المفهوم له دلالات ومفاهيم عديدة وثرية، فالثقافة هي «مجموعة النشاط الفكري والفني في معناها الواسع، وما يتصل بها من مهارات أو يعين عليها من وسائل، فهي موصولة بمجمل أوجه الأنشطة الاجتماعية الأخرى، مؤثرة فيها، متأثرة بها، معينة عليها، مستعينة بها، ليتحقق بذلك المضمون الواسع لها، متمثلا في تقدم شامل للمجتمع في كل جوانب سعيه الحضاري[1]».

وفي إعلان مكسيكو بشأن الثقافة (يوليو / أغسطس 1982 م) المنعقد في إطار جهود المنظمة العالمية (ليونسكو)، عرفت الثقافة بأنها (جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها وهي تشمل (الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات والثقافة هي التي تمنح الإنسان القدرة على التفكير في ذاته، وهي التي تجعل منه كائنا يتميز بالإنسانية المتمثلة في العقلانية والقدرة على النقد والالتزام الأخلاقي، وعن طريق الثقافة نهتدي إلى القيم ونمارس الاختيار، وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه، والتعرف على ذاته كمشروع غير مكتمل، وإعادة النظر في إنجازاته والبحث دون توان عن مدلولات جديدة وإبداع وأعمال يتفوق فيها على نفسه[2].

والثقافة هي العبقرية الإنسانية، مضافة إلى الطبيعة بغية تحوير عطاءاتها واغنائها وتنميتها، وتدل أيضا على انكباب الإنسان بصورة منهجية على تنمية ملكاته الفطرية بدراسة الآداب والعلوم والفنون وكذلك بالملاحظة وبالتفكير. وعلى الصعيد الاجتماعي تدل كلمة ثقافة اليوم على جملة الوجوه الفكرية والأخلاقية والمادية والمذاهب القيمية وأساليب الحياة التي تميز حضارة من الحضارات[3].

ويعرف إدوارد تايلور الثقافة في كتابه "الثقافة البدائية" الذي نشره في سنة 1971، بأنها «هذا الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والاعتقاد والفن والحقوق والأخلاق والعادات، وكل قدرات وأعراف أخرى اكتسبها الإنسان كفرد في مجتمع»[4].

أما مالك ابن نبي، وبعد أ ن ينتقد مفهوم الثقافة في المدرسة الغربية والمدرسة الاشتراكية، فإنه يحدد رؤيته لمفهوم الثقافة بقوله: «فالثقافة إذن تعرف بصورة علمية على أنها مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي يلقاها الفرد منذ ولادته كرأسمال أولي في الوسط الذي ولد فيه، والثقافة على هذا، هي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته، وهذا التعريف الشامل للثقافة هو الذي يحدد مفهومها، فهي المحيط الذي يعكس حضارة معينة، والذي يتحرك في نطاقه الإنسان المتحضر، وهكذا نرى أن هذا التعريف يضم بين دفتيه فلسفة الإنسان، وفلسفة الجماعة، أي معطيات الإنسان ومعطيات المجتمع مع أخذنا في الاعتبار ضرورة انسجام هذه المعطيات في كيان واحد تحدثه عملية التركيب التي تجرها الشرارة الروحية عندما يؤذن فجر إحدى الحضارات»[5].

فالثقافة وفق هذه المعاني والمفاهيم، هي كل ما يضيفه الإنسان وينتجه في الحياة، فكل المتطلبات العقلية والنظرية التي تقتضيها عملية توظيف وتسخير الطبيعة بما يفيد الإنسان فردا وجماعة، "والوعي والحرية شرطا حيويتها واستقلالها المعرفي من جهة، وهما من جهة أخرى، شرطا وظيفتها النقدية التغيرية. والثقافة بهذا التحديد لا تعود نشاطا معرفيا لا كتناه الحقيقية أو الحقائق المجردة، بمعزل عن الحقائق النسبية الاجتماعية في سياق مهمات التغيير والتحول[6]".

تسمح التعريفات السابقة باستنتاج ثلاث آليات في عمل الثقافة الأولى نظرية أما الباقيتان فآليتان عمليتان:[7]

1- ميل الثقافة إلى أن تكون نسقا من التصورات أو التماثلات للعالم والأشياء، وتعبيرا رمزيا عنها.

2- ميلها إلى أن تكون ممارسة طقوسية دفاعية تؤدي وظيفة إعادة إنتاج الوجود، وجود الذات.

3- ميلها إلى التعبير عن آلية الإرادة فيها، من حيث يمثل الإخضاع والتكييف ذروة الإفصاح المادي عن تلك الإرادة.

وهكذا تصبح عناصر وأبعاد الثقافة ثلاثية، فهي تتلقى وترد وتنتج أو بعبارة أدق: تعي وتتفاعل وتفعل ومن هنا نستنتج أن الثقافة تنعكس في وضعية من الوضعيتين التاليتين:

1- الثقافة العضوية:

وفي هذه الوضعية تنطلق من مفهوم الثقافة كما يستعمل في الأنثروبولوجيا: الثقافة هي مجموع الرموز التي تعكس الحياة الجماعية انعكاسا مباشرا،لذا يكون كل عضو من أعضاء المجتمع حامل ثقافة رغم وجود أفراد متخصصين كالشاعر أو القصاص أو الطبيب أو الساحر، تسمى الثقافة في هذه الحالة عضوية لأن بنيتها مطابقة لبنية المجتمع، تتضمن بالطبع تمايزات وتناقضات وهي تعبر كلها على تعارضات واختلافات اجتماعية أو مهنية، تتطور الثقافة لكن تطورا موازيا لتطور المجتمع، وهذا في حالة المجتمعات المنعزلة المستقلة.

لنتصور الآن حالة مجتمع خاضع لآخر، أو حالة ثقافة متفتحة على ثقافة أجنبية، "لنتصور حالة فارس بعد الفتح الإسلامي، أو حالة أوربا الغربية في عهد النهضة بعد اكتشاف الحضارة اليونانية القديمة، أو حالة روسيا بعد إصلاحات بطرس الأول، فالوضعية التي أنشأها القيصر المصلح في روسيا كانت سبب إبداع كلمة جديدة تعبر عن وضعية جديدة للثقافة وهي (أنتيليجنسيا).

2- وضعية أنتيليجنسيا:

تتميز الوضعية الجديدة بكون الثقافة المستوردة غير مرتبطة عضويا بالحياة الاجتماعية، منطقها مختلف وتعابيرها مختلفة، ذوقها مختلف عما تعود عليه المجتمع الأصلي، وعما يسير عليه أغلبية الناس. عوض أن تعكس الثقافة تحولات المجتمع العفوية وأن تتأثر مباشرة بتناقضاته، فهي التي تحاول أن تغير السلوك والذوق والتعبير ليعود المجتمع مطابقا لمنطقها، هذا هو مغزى السياسة الإصلاحية، عوض أن تبقى التناقضات متوازية في الثقافة وفي المجتمع، يعود التناقض الأساس هو ما يفصل المجتمع عن الثقافة، أي حاملي تلك الثقافة عن المواطنين العاديين، وتعود الثقافة قبل أي شيء آخر علامة تمييزية، ممثلة في المزدوج الذي يعبر عن وحدانية المثقف وسطحية الثقافة المستعارة، والبحث عن الملهم الذي بقي مرتبطا بالثقافة الشعبية الأصلية[8].

2- مفهوم المثاقفة: (Acculturation)

هي التبدل الحاصل في ثقافة جماعة ما، بسبب تقبلها عناصر ثقافية مميزة لجماعة أخرى، ويكون هذا التبدل متبادلا (transculturation) ولكن غير متعادل في الغالب، كما يمكن أن يؤدي إلى ضياع شبه تام للثقافة الضعيفة والقديمة (déculturation)، وتشكل النسب الديمغرافية أكثر من سواها، عنصرا هاما –وليس وحيدا– في هذه العملية ذات العناصر العديدة والمعقدة والمتحركة، العائدة لخصوصية كل بنية ثقافية.[9]

3- صدمة المثاقفة:

لقد وفر التاريخ ظروفا عدة للاحتكاك بين الثقافات حتى إنه لم يبرز ولم يسجل في الغالب سوى هذه الاحتكاكات على مختلف أنواعها ومستوياتها، مهملا كل التواريخ المرافقة، ولكن هذا الاحتكاك / التثاقف، لم يكن في مرة من المرات متكافئا بين ثقافتين، ولم يكن أيضا معرفيا خالصا، بل كان نتيجة "أثار حرب"، مع كل ما تبقيه هذه الآثار من ذكريات عدائية مأساوية برموزها المعرفية في الوجدان والسلوك، إلا أن أهم ما في الأمر أنها أثار عاصية على الإزالة وعلى الفرز، إذ منذ اللحظة الأولى لحصول التثاقف تمحى تلقائيا الحدود القديمة السابقة له، ويتم استيعاب المنقول واستدخاله والتماهي به، فالتثاقف نفسه ليس ممكنا أصلا لولا قابلية الاستيعاب، ووضعية الشغور، والتواطؤ، وضغوط حاجات التكيف....

إلا أن التثاقف يفضح دائما قصور كل ثقافة وفي الآن عينه، عجزها عن تجاوز هذا القصور بذاتها، وهو ينجز غالبا خارج رقابة السلطة وبغفلة عن عيونها، سلطة أولي الأمر، وأولي الرأي والمعرفة، ويكشف ثانيا محدودية رقابتها وتسلطها ويتسلسل من غير ضجيج مستجيبا لثقافات حضارية ملحة ولحاجات عميقة وغير متوقعة.

إن موضوع التثاقف بما هو تبدل في ثقافة جماعة (أو أفراد)، يسبب تقبلها عناصر معرفية وسلوكية من ثقافة أخرى متفوقة في الغالب، هو قانون تاريخي عام له مشروعيته الموضوعية.

وقد عرفت منطقتنا العربية منذ الحقبات التاريخية البعيدة، مثاقفات عديدة غير مدونة بالكامل بوقائعها وأسبابها وأزمنتها، غلا أنها كانت بادية السمات والعناصر التراثية المشتركة للحضارات المختلفة اللاحقة، ومنها على وجه الخصوص اللغوية والدينية والاجتماعية... التي استولدت شرعية مقولة الشرق، الثقافية-الحضارية، لا الجغرافية فحسب.

4- الولوج إلى الحاضر:

كان يمكن للثقافة العربية أن تحيا حياة دينامية بتناقضاتها الداخلية، وأن تتجاوز أزمتها التاريخية المرحلية، في إطار صراع فكري، لا توفر شروطه الصالحة والضرورية سوى ساحة ديمقراطية حقيقية، كان يمكنها أن تتوحد في هذه الساحة، تتوحد بتعدديتها كبنية غنية، بحيث هناك تيارات متجاورة ولكنها غير متحاورة[10]، فالواقع العربي، بهذه الصورة ومع شح الديمقراطية وتغيب الحريات العامة، وفي ظل الترهيب المتعدد الوجود والدلالات، هو في مأزق، والثقافة المحبطة من هذا المنظور ليست مجال رهان حقيقي.

إن وهن الثقافة العربية الراهنة ليس ناجما عن غربتها عن تاريخها، بل ناجم عن غربتها عن (تاريخيتها)[11]

أي عن عدم وعيها بشروط موقعها في بنية المرحلة التاريخية، ماضيا ورهانا، والذين يعتقدون بإمكان استعادة التاريخ، وبالحاجة إلى هذه الاستعادة من أجل علاج التحديات الراهنة، يجهلون علة الحقيقة أن التاريخ ليس مقولة منعزلة ومستقلة، فالحاضر هو خلاصة

تاريخية متحركة، تمثلها الوعي بنسيجها المتشعب أم لم يتمثلها، والتراث هو هذا التاريخ بالمعنى الفينومينولوجي، كما يتمظهر في الوعي وفي السلوك الفردي والجماعي، وتجاوز التاريخ هو استحالة حضارية إذ الحضارة لا تعرف القفزات، وما نسميه بالقطيعة الثقافية هو استحالة ابستمولوجية، وهذه الحقيقة ما هي إلا وثبة كبيرة باتجاه ثقافة الآخر المتفوقة.

وبالمقابل فالنظريات التراثية تبدو اختزالية وابتسارية، بحصرها التراث في المجال الديني وما يتصل به من قريب أو بعيد، جاهلة أن هذا التراث يعود إلى حقبة تاريخية عالمية وغير خصوصية هي المرحلة الثيوقراطية، ومن هنا فإن فكرة إمكانية استعادة هذه الحقبة تبدو معاندة لعالمية المرحلة الراهنة، وتنكرا لشروطها النفسية والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

إلا أن الإيديولوجيات التراثية التي تترعرع في ظروف الهزائم والخيبات، هي بصورتها الظاهرة أحد رهانات التجاوز، ولكنها تبقى استجابة ناقصة لتحدّ لا تتعامل معه، بل تقاطعه وترفضه وتتجاهله وتقصيه، ولكن الرهان الأجدى، هو المبني على معركة فكرية تعرف عناصرها معرفة معمقة، هذه المعرفة مستحيلة من غير الانفتاح على الخصم، إنه منطق تاريخ الثقافة، وحياتها، ودورها. فالخصم هو ضرورة ثقافية[12]، نقيض ضروري، وتزداد قيمته مع قيمة طروحاته وتحديها لنا وقدرتها على زحزحة بنى فكرنا، وتأخذ المثاقفة معناها وتفي بمتطلبات وظيفتها، بقدر ما يقترب أطراف التثاقف من التوازن في التحدي المتبادل، إلا أن وضع ثقافتنا العربية الراهنة لا يؤمّن هذا التوازن، والخصم هنا، هو الغرب الأخر المتفوق، وبالتالي فإن (الغرب) كمقولة متحدية متفوقة هو ضرورة عربية ثقافية قبل أي شيء، إنه كنقيض، ركن أساسي في المعادلة الجدلية، فواقعه كنقيض متحدّ ومحرّض، هو (وظيفته)؛ ولا شك أن ميكانيزم التطور الثقافي العربي، مبني في هذه المرحلة التاريخية على هذه الضرورة، وعلى نوعية استجابتنا لها.

ومن هذا المنطلق، فإن الثقافة التي نحتاجها من الآخرين، ليست ثقافتهم الخصوصية الخاصة، بل تلك التي لها سمات عالمية، فهي ملكية بشرية عامة، ولا أهمية للنظر هنا إلى

مصادرها القومية والفردية، إذ هناك خصوصية للثقافة تجعلها تجنح إلى العالمية، وتأخذ قيمتها من هذا الجنوح نفسه، أي من عالميتها، لا من خصوصيتها المنغلقة على نفسها، تأخذها من إبداعها وحده.

نحن لا نستعير (ثقافة) للولوج إلى هذا العصر، إننا نهيء شروط القدرة على المعرفة التي هي البوصلة لخياراتنا، إن هويتنا الثقافية ليست مجموعة مقولات قديمة وجامدة، فهذه أوهام الهوية الثقافية لا جوهرها، مومياؤها لا حياتها، فالهوية الثقافية أبعاد أخرى كثيرة، إضافة إلى التراث الماضي، وهذا بقدر بعد الحاضر وإمكاناته وخياراته، وخصوصا بعد المستقبل المستمر[13]، ليس ثمة اليوم أسرار معرفية عند الآخر، بل عندنا عجز معرفي، هذا العجز هو عدونا الحقيقي، لأنه يربك معركتنا ويسرق منها وظيفتها التغييرية ويصادر رهاناتها، والأمر يحتاج أيضا إلى شجاعة أدبية للتفرس بمرآتنا المتصدّعة، إنها على الحقيقة معركة مزدوجة متلازمة الازدواج، ومتكاملة الازدواج، مع ذاتنا ومع الآخر، ولنتعرف على الخيبات والانتصارات الجزئية، يكفينا أن نبدأ بهذا الوعي، وسنصل، إلى أنّ الوعي وحضور بنوده ومفرداته في حياة الإنسان «هو المهاد الفكري الضروري للانعتاق والتحرر من قيود التقليد وأغلال التبعية وتحديات العولمة، والانطلاق من آفاق نوعية إلى الأمام»[14]، وحتى يكون هذا الانطلاق فعالا، من الضروري أن نوضح دور النخبة المفترض في الوسط الاجتماعي.

1- صناعة الوعي:

إن الدور الاستراتيجي الذي يجب أن تقوم به النخبة في مجتمعها، هو خلق الوعي وتعميم المعرفة في الوسط الاجتماعي، لأنه لا يمكن للمجتمع أن يمارس دوره ويقوم بواجباته، ويتجاوز عقباته، وينتصر على مشاكله إلا بالوعي، فهو البوابة الحيوية لكل ذلك.

فالوعي هو الذي يصنع المجتمع القادر على تحمل مسؤوليته والقيام بواجباته، ولم يحدثنا التاريخ عن مجتمع جاهل لا يفقه واقعه ولا يدرك مسؤوليته، استطاع أن يصل إلى تطلعاته أو حقق أهدافه، دائما الوعي هو الصفة الملازمة للمجتمع الحي المتجه صوب أهدافه بجد وحيوية.

فالأفكار هي التي تصنع الأمم والشعوب، لهذا فإن دور النخبة يتجسد في صناعة الأفكار والرؤى التي تقود إلى تقنية الخيارات الاجتماعية، وتحقيق التطلع الحضاري.

فالنخبة[22] «هي الفئة الاجتماعية التي تصوغ وعي الأمة وتقودها.. هي التي تتلقى مشاعر الأمة وآمالها النابعة من حاجاتها الراهنة والمستقبلية والمتأثرة بتاريخها وتراثها، تتلقاها وتحولها إلى وعي، وتحول الوعي إلى إرادة، وتحقق الإرادة في انجازات. إن النخبة، إذ تصوغ وعي الأمة، تنقل كل ذلك من لا وعي الأمة الموضوعي إلى حيز الوعي الذاتي... والنخبة إذ تقود الأمة فهي تنقل نشاطها في المقابل، من حيز العمل اليومي الغارق في الجزئيات، إلى مستوى العمل الإرادي الفاعل النابع من رؤية شمولية»[15].

2- المساهمة في صناعة الإنجاز:

مهما يكن جسم النخبة وفاعليتها وإمكاناتها، فإنها ليست بديلا عن المجتمع وحركته. ويخطئ من يعتقد أن النخبة، بوعيها الفذ وأنشطتها المتواصلة، تشكل بديلا مستمرا عن حركة المجتمع. لذلك فإن دور النخبة ليس الحلول محل المجتمع، وتأدية أدواره، والقيام بمهامه، وإنما دور النخبة بالدرجة الأولى يتجسد في صناعة الرأي وتوضيح سبل التقدم، والمساهمة في خلق العوامل الذاتية والموضوعية لانطلاقة المجتمع ومباشرة دوره الحضاري.

3- المحافظة على الإنجاز:

إن النخبة الجادة في تطوير مجتمعها، وسد ثغراته، وإنهاء نقاط ضعفه، هي تلك النخبة التي لا تكتفي بالمساهمة الجادة في صنع المنجز الإنساني والحضاري، بل تتعدى ذلك إلى بذل الجهود، وتكثيف الأنشطة المتجهة إلى المحافظة على تلك المنجزات.

والحفاظ على المنجز لا يأخذ صيغة واحدة أو حالة من النمطية الثابتة. وإنما لكل حقل وتخصص ونمطه المحدد وطريقة مناسبة للحفاظ على المنجز. فالمنجز الثقافي يحافظ عليه عبر ما أسسته وتحويله من منجز شخصي إلى عمل مؤسسي يثري المجتمع ثقافيا ومعرفيا، وهكذا بقية الحقول والجوانب.

والعملية الاجتماعية السليمة لا تتحقق من جانب واحد كدور النخبة فقط، وإنما هي عملية متكاملة... فكما أن النخبة تتحمل مسؤوليتها ودورها في تطوير المجتمع، كذلك المجتمع بقطاعاته.

المختلفة يتحمل مسؤوليته، وينبغي أن يمارس دورا في تطوير الشأن العام.

وانطلاقا من هذه الحقيقة، نستطيع أن نحدد سبيل التكامل بين النخبة والمجتمع في إطار التفاعل الإيجابي المتبادل بين الطرفين. فالتفاعل بجميع أشكاله الفردية والجمعية، هو الطريق الحيوي لخلق حالة من تكامل الأدوار والمهمات بين النخبة والمجتمع.[16]

وهكذا يتم الوصل والاتصال بين النخبة والمجتمع، الذي يشكل الوعاء الحاضن، والإطار المناسب الذي تنمو فيه كل عمليات التجديد والإبداع الثقافي والمجتمعي.

وبالتالي، فإن الانتماء إلى إطار النخبة ليس مسألة تشريفية بل تكليفية، تجعل التفكير في الشأن العام وتطويره أحد الهموم الرئيسية، التي تحملها النخبة في تفكيرها وبرامج عملها، ونجاح النخبة في دورها مرهون بمدى إنهاء حالة الجمود في الحركة الاجتماعية.[17]

4- الانفتاح والتفاعل:

وهذا يتطلب في البدء نزول بعض المثقفين من أبراجهم العاجية، والتخلي عن موقف الانعزال والانطواء، والبدء بالدخول في ساحة المجتمع والوطن، والعمل معه على تحقيق التطلعات النبيلة التي يسعى إليها المجتمع.

لذلك فإن الأمور المهمة التي ينبغي أن يقوم بها المثقف اليوم الخروج من إسار العزلة والانغلاق، والدخول في رحاب الوطن والمجتمع... إذ أن النقاش أو تقديم الأطروحات والمشاريع خارج الواقع أو ما يعبر عنه بالسكولاتيكية لا يؤدي إلى فاعلية المثقف في الوطن، بل يمنعه من تجديد أدواته وطرائقه، ويجعله لا يعيش الواقع إلا على مستوى القضايا والأفكار المصاغة مسبقا وهي معاناة من الدرجة الثانية أو من وراء حجاب.

لذلك فإن المهام والأدوار الأساسية الملقاة على عاتق المثقف مهمة الانفتاح على الناس، والتفاعل مع قضايا الوطن، وبطبيعة الحال فإن هذا الانفتاح والتفاعل هو الذي يلغي الحواجز ويسمح بإقامة علاقة ثابتة وحقيقية مع أبناء الوطن، تجعله يدرك متطلباته من الداخل، ويزرع بذور التفاعل الايجابي بين المثقف وقضايا الوطن المختلفة.

كما أن عملية الانفتاح والتفاعل مع قضايا الوطن هي التي تخلق الشروط الذاتية والموضوعية، لنمو الثقافة وحيويتها في المحيط الاجتماعي، لأن عملية الإبداع الثقافي لا تأتي خارج أطر الثقافة وما تفرضه من شروط اجتماعية، بل تأتي حينما يتحمل المثقف مسؤوليته الوطنية، ويسعى نحو بلورة الوعي الثقافي القادر على وثب روح الفاعلية في البناء الاجتماعي.

5- تأكيد وإبراز هوية الوطن والمجتمع:

يتساوق ويتماثل مفهوم الثقافة ومفهوم الهوية، إذ إن الثقافة في المجتمع تشكل نظاما، متكاملا بحيث إنه لا يمكن الفصل بين الهوية والثقافة في المجتمع، لأن الثقافة والهوية عبارة عن نظام القيم والمعايير الذي ينظم حياة الجماعة، ويتحكم بسلوك أفرادها وسلوكها الجماعي واستمراريتها.

وعلى ضوء هذا فإن الرأسمال الثقافي والعلمي الذي يمتلكه المثقف ينبغي توظيفه وبذله في تأكيد هوية المجتمع والوطن وإبرازه في مسيرة البناء والتنمية، لأن «الثقافة لا تفهم إلا باعتبارها مظهرا للوعي الذي يستوعب الإنسان من خلاله، فردا وجماعة، العالم ويفهمه ويجعله شفافا، أي قابلا للتمثل في الذهن، ولا تفهم أيضا إلا باعتبارها استجابة لواقع موضوعي، قائم خارج الذهن يفرض نفسه بصرف النظر عن الفكرة أو الصورة التي يضعها له الوعي، بيد أن هذا الوعي وذاك[18] الواقع لا يخلقان ثقافة إلا عبر المجتمع والجماعة، باعتبارهما صيرورة تاريخية، أي كيانا متبدلا ومتغيرا ومستقرا في الوقت نفسه، فمن خلال هذا الاجتماع يصبح الواقع الموضوعي والخارجي واقعا تاريخيا وواقعا ذاتيا أو للذات خاصا بخبرة الجماعة وبما تضعه منه»[19].

لهذا فإن من المهمات الأساسية للمثقف مهمة تأكيد وإبراز هوية وطنه ومجتمعه، حتى تتكامل العلاقة بين أفراد المجتمع والعناصر الأساسية والجوهرية ونظام قيمه الأساسية.

6- تنمية المعرفة:

أو ما يصطلح عليه بعملية التعليم المستمر، فلم يعد عمل المؤسسات العلمية والثقافية مقتصرا على تخريج أفواج من المواطنين فقط، وإنما تقع على عاتقها عملية ربط المؤسسات العلمية بقضايا الوطن وتطلعاته القريبة والبعيدة.

فإن المثقف، وهو يقوم ببرامج التعليم المستمر أو تنمية المعرفة في المجتمع، هو نفسه يتعلم وتزداد معارفه، لأن الأنشطة التي يقوم بها تعطيه خبرات متعددة، وتساعده على تطوير أفكار جديدة لبرامج مستحدثة[20].

وبهذه الأدوار والمهام يقوم المثقف بإغناء الثقافة ويجعلها نظاما متكاملا من القواعد والقيم والمواقف والتوجهات التي تخدم الوطن في حركة الحاضر وتطلعات المستقبل، وبهذا يسعى المثقف لبناء الإطار الثقافي والحضاري، الذي يؤسس لتحولات تاريخية.

إن الإشكاليات المذكورة، والتي تواجه المثقف في المجال العربي والإسلامي في الحياة المعاصرة تتطلب بالدرجة الأولى من هذا المثقف أن يفهمها ويستوعب آليات عملها وحركتها، حتى يتسنى له، على قاعدة الفهم والاستيعاب، تجاوز هذه الإشكاليات، والتجاوز هنا، يعني فيما يعني، تحويل هذه الإشكاليات إلى مناطق للتوتر النظري والعقلي، والقلق الثقافي والمعرفي الذي يتجه إلى صناعة منجز فكري وثقافي جاد، وحيوي بالنسبة إلى عالم الإنسان في واقعه الراهن وأفاق المستقبل.

ولنتذكر جميعا أن التقدم الثقافي، وتجاوز معضلات الحياة المعاصرة ومشكلاتها، يتطلبان شجاعة ثقافية، وجرأة في التحليل، وحكمة في المعالجة والتقويم.[21]

وهذا من أجل تحقيق الأمن الثقافي الذي يعيد إلينا الشعور بالثقة والاعتزاز بانتمائنا الحضاري والديني والجغرافي، وهو يعني توفير الثقافة الصالحة للناس حتى يتمكنوا من

خلالها أن يعيشوا حياتهم المعاصرة بشكل سليم وإيجابي. وهو يعني بناء قوة الوجود الثقافي الذاتية، التي تقوى لا على المقاومة والصمود فحسب، وإنما على الاندفاع والملاحقة والفعل المؤثر.... ولكي تتحقق هذه المقولة نعتقد أن مفهوم الأمن الثقافي يعتمد على عنصرين أساسين:

1- الاعتزاز بالذات الثقافية الحضارية، لأن الذات الثقافية بمثابة الإطار أو الوعاء الذي يستوعب منتوج المثقف، لذلك فإن منتوج المثقف ينبغي أن ينطلق من الخطوط العريضة وروح الثقافة الذاتية، بما تمثله هذه الثقافة الذاتية من رموز وأفكار وقيم.[22] والاعتزاز بالثقافة الذاتية لا يعني بالنسبة لنا أن نغلق أبوابنا على ما هو ليس في أيدينا وتتحكم به قوى أخرى خارجة عنا... وإنما يعني أننا في البدء ينبغي أن نحقق ذاتنا الثقافية والحضارية، ونجعلها حاضرة في حركتنا الاجتماعية والثقافية. وننطلق من هذا الحضور الثقافي والحضاري للتفاعل مع الثقافات الأخرى... ومشكلتنا المعاصرة ليست الثقافات الأخرى وقدرتها على الوصول إلى مخادع نومنا، وتطرق منازلنا في كل وقت وفي كل ساعة، بل في الممارسات التي نمارسها جميعا، وأفرادا ومؤسسات في خنق الذات الثقافية والتضييق عليها. لهذا فإن تجاوز الآثار السيئة والخطيرة للثقافات الغازية لمجتمعاتنا وشعوبنا هو أن نطلق الحرية لثقافتنا الذاتية بأن تعبر عن نفسها بأي طريقة شاءت. إن إعطاء المجال للثقافة الذاتية، رموزا وأفكارا، هو الخيار الاستراتيجي الذي نتمكن من خلاله تحقيق مقولة الأمن الثقافي.

وبهذا نعطي للثقافة الذاتية الأفق الطبيعي للدفاع عن كينونتها الاجتماعية والتاريخية.

2-.الانفتاح والحوار مع الثقافات المعاصرة، لأن الثقافة هي عبارة عن عملية مستمرة لا تتوقف عند حد أدنى تكتفي بتوفيره للناس، وإنما هي تهيئ الأرضية لعملية انطلاق ثقافي، تأخذ من الموروث الثقافي والانفتاح على الثقافة المعاصرة نقطتا انطلاق وارتكاز في جهدها الثقافي الراهن.فالأمن الثقافي لا يعني بأي شكل من الأشكال، الاحتماء من الثقافة المعاصرة تحت متاريس الماضي... بل يعني الاعتزاز بالذات الحضارية مع هضم معطيات الأخر الحضاري. لأن

الانطواء[23] والانغلاق في القرون الوسطى السالفة، بعيدون كل البعد من إنجازات الإنسان المعاصر وأثار العلم وحسناته.وبالتالي فإن أي مجتمع لا يتمكن من صيانة أمنه الثقافي واستمرارية فعله الجماعي إلا بالاعتزاز بالذات الموصول بالانفتاح على منجزات العصر[24] وكل هذه الأمور تحفزنا للبحث عن الذات الثقافية وإبراز مضامينها وتطلعاتها، وتربية المواطن على ضوئها وهداها. وعن هذا الطريق يمكننا الحصول على الحد الأدنى من الأمن الثقافي المطلوب في عصر تكنولوجيا الاتصالات والأقمار الصناعية.

«إن الحوار ليس غاية في ذاته، ولكنه سعي نحو إمكانية التوافق حول قيم مشتركة، فلا جدوى من الحوار إذا ما تمسك كل طرف بخصوصيته المطلقة، وإنما يكون الحوار منتجا حين تتوافق أطرافه على قيم مشتركة، والحوار بمعنى التفاعل أخذا وعطاءً بين الثقافات، لا يكون ممكنا إذا كان كل طرف ينغلق على ذاته باسم خصوصية مكتفية بذاتها وهذا حال الأصوليين» الذين يختزلون كل حضارات الإنسان إلى الدين، ويجدون فيه الغنى عن العالمين، وهم في هذا يختلفون عن الإصلاحيين من مفكري الإسلام، فهؤلاء حاربوا الغرب ودعوا إلى اقتباس ما رأوه صالحا من تنظيماته، وكان التحديث قضيتهم، وذلك بالعودة إلى إسلام منفتح على العالم المتقدم ومقتبس من تجاربه وأنظمته.[25]

التحولات الثقافية في المجتمع الجزائري:

إن أي متأمل أو منخرط في المجال الثقافي لا يمكنه إلا أن يستشعر فداحة المسؤولية، وجسامة القضايا والإشكالات التي يمليها عليه الواقع الثقافي الاجتماعي ببلادنا، والتي يجد نفسه أمامها، في أغلب الأحيان، أعزل إلا مما بقي لديه من تراكمات وممارسة ثقافية سابقة، يحاول من خلالها رؤية هذا الواقع أو متابعته، أو التعايش معه، أو طرح الأسئلة الكبرى بصدده، وهو في كل هذه الحالات والأوضاع تطرح أمامه أسئلة وقضايا جديدة لا يمكنه أن يجيب عنها، أو يشتغل في نطاقها بدون تحديد رؤيته للظواهر، وتقييمه للتحولات، من منظور يراعي واقعية هذه التحولات الكبرى، واختلافها النوعي عن الحقب السابقة التي يتشكل فيها وعيه الاجتماعي والثقافي، أو اضطلع فيها بمسؤولية ثقافية ما.

فأمام تحول الشروط المختلفة سواء على الصعيد الدولي أو القومي أو الوطني لا يمكن اعتماد ما تشكل في شروط سابقة في التقويم والتحليل والتخطيط، لأن ذلك سيحجب عنا ملامسة جوهر هذه التحولات، ويبعدنا عن فهمها الفهم الملائم في نطاق الشروط الجديدة والمتغيرة.

لذلك ومن منطلق حرصنا على فهم هذه التحولات أولا، وتحديد طبيعتها ثانيا، نسعى إلى مقاربة واقعنا الثقافي بما يمكننا من ملامسة جوهر هذه التحولات، والإمساك بها في ذاتها[26]، بعيدا عن أي مصادرة متسرعة، أو محاكمة تقييمية مسبقة، إن هذه المحاكمة أو تلك المصادرة بقدر ما تجعلنا نطمئن إلى جاهزية التصورات المكونة لدينا، تجعلنا أعجز عن انتهاج السبيل المؤدي إلى الفهم الملائم من جهة، وابتداع الطريق الضامن لممارسة ملائمة من جهة ثانية.

هذه الروح التي تقوم على مبدأ "الملاءمة" والتي تدفعنا إلى طرح الأسئلة المغيبة، هي التي نعتمد عليها في تشخيص واقعنا الثقافي، وتقديم الوسائل المناسبة، والآليات الممكنة، للدخول إليه، والانخراط فيه بوعي جديد ورؤية جديدة. من أجل ذلك نعتمد النقاط التالية أساسا للتشخيص والتخطيط:

1-.التحولات الكبرى على الصعيد الدولي والقومي.

2-.محاولة لتشخيص واقعنا الثقافي.

3-.من أجل ممارسة ثقافية جديدة.

التحولات الكبرى دوليا وعربيا:

إلى حدود الثمانينات كانت أهم الإسهامات الثقافية والفكرية، الفاعلة والنشيطة والطليعية كلها تتحقق من داخل المنظومة الاشتراكية باعتبارها تمثل الإيديولوجيا العلمية والطليعية. وباستنادها إلى الماركسية وتطوراتها المختلفة في الغرب والشرق باعتبارها رؤية للعالم، ودعوة إلى التغيير والتطوير، وجدت لها، بصورة أو بأخرى، صدى في الفكر العربي الحديث الذي ساهم فيه بالدرجة الأولى مثقفون ينتمون إلى حركة التحرر الوطني العربية. فحاولوا استلهامها (نسخها وتطبيقها في الحقيقة) في تحليل الواقع العربي[27]، وفي قراءة

التاريخ والتراث، وفي تحديد صورة المجتمع العربي الممكن (أو الواجب الوجود). وكان الوعي الذي تشكل في هذه المرحلة مشتركا، وإن كان مختلفا يطال مجالات الإبداع والفن والفكر ويشكل بصورة أو بأخرى المرجعية المركزية التي يتم الاستناد إليها في التحليل والتقييم، واتخاذ المواقف.

إننا فعلا أمام تحول كبير يضع مرحلة بكاملها موضع السؤال (من الخمسينيات إلى بداية التسعينيات). فهذا التحول مس قطاعات متجذرة، ورؤى عديدة، وطرائق في رؤية العالم وتفسيره، وأشكالا من العمل على تغييره. وكان لزاما أن يحدث هذا التحول رضّة ورجة على صعيدي الفكر والممارسة.

يمكن إبراز آثار هذه الرضة في طابع التحول من خلال ما يلي:[28]

1-.إن الفكر، والعمل الثقافي العربي الطليعي كان في المرحلة السابقة ذا مرجعية موحدة أو شبه موحدة. وله مركز توجيه محوري وخلفية محددة. أما في المرحلة الجديدة فسيصبح أمام المرجعيات المتعددة والمختلفة، والتي لا تقدر أي منها أن تكون مركز استقطاب.

2- إن الممارسة التي كانت ترتكز على المرجعية الموحدة والمحددة ستفقد مركز توجيهها، بحيث كان لهذا التحول أثره الكبير على الصعيد الثقافي والفكري، وصار المثقف يطرح الأسئلة، ويصاب بالذهول أمام هول ما يجري من حوله: فكل القيم والمبادئ والرؤى التي نذرت أجيال بكاملها لها شبابها، وقوة مطامحها، تنهار أمام الأعين. بل إنها صارت موضع سؤال واستفسار، واستنكار، وكانت لذلك آثاره الواضحة على الإنتاج والتلقي الثقافي. ولإبراز هذه التحولات الكبرى، نحاول تشخيص بعض ملامح واقعنا الثقافي، وما يعرفه هذا الواقع من تحولات، في ظل هذه الشروط الجديدة، لنتمكن من طرح الأسئلة المناسبة، وتقديم بعض المقترحات الممكنة لإعادة النظر في كيفيات التحليل والتقويم والتخطيط.[29]

محاولة لتشخيص الوضع الثقافي العام:

إن أي تشخيص كيفما كان نوعه، يبقى مجرد موقف وقراءة، وكلما اختلفت تشخيصاتنا، اختلفت رؤانا ومقاصدنا، وعلينا بدءا أن نبين أن تشخيصنا يرمي إلى الإمساك بالعناصر الجوهرية التي تسم واقعنا الثقافي، لأننا نهدف إلى اقتراح رؤية نريدها جديدة للعمل الثقافي من أجل التقدم والتطور.

أول مبدأ جوهري يمكننا الانطلاق منه، هو مبدأ التحول. فمنذ الثمانينات حصلت تحولات ثقافية كبرى، وأهم سماتها تكمن في ما يلي:

1-.الانتقال من العمل الجمعوي شبه المنظم والموحد إلى العمل المتعدد أو الانفرادي.

2- الانتقال من الرؤية الموحدة إلى الرؤى المتعددة.

بصدد النقطة الأولى ارتكز العمل الثقافي إلى غاية السبعينات على أسس سياسية يسارية التوجه، وكانت النزعة الاشتراكية هي المهيمنة، لأنها كانت تطبع الممارسة بملامحها المميزة. فهي التي توجه مختلف الفعاليات والأنشطة الثقافية يظهر لنا ذلك من خلال عمل الجمعيات الثقافية والأندية السينمائية التي كانت تحتضنها دور الشباب، أو في الأحياء الجامعية، أو في المجلات التي كان يصدرها مثقفون أو كتاب أو في المنشورات الشبابية والطلابية.

كان الهم الأساسي هو مواجهة الثقافة السائدة والتقليدية، وتأسيس قيم صراعية التزامية بقضايا التقدم والتحرر. فمنذ الثمانينات لم يبق العمل الثقافي مقتصرا على فعاليات مثقفي الحركات الديمقراطية، ويظهر لنا ذلك بجلاء من خلال تجلي أساليب جديدة لجأت إليها فئات من المثقفين ذوي التوجه اليساري الجديد، أو مثقفين لم يجدوا أنفسهم داخل الأحزاب التقليدية كتطوير للعمل الذي كان في السبعينات، وفي ظروف لاحقة بدأت تظهر أنواع جديدة من الوسائط الثقافية، مختلفة ومتنوعة عن المرحلة السابقة. وهذا من خلال:

1-.ظهور العديد من الجرائد الجديدة: ديمقراطية-شعبية-دينية.

2-.طبع بعض الجرائد العربية والأجنبية.

3- ظهور قنوات تلفزيونية جديدة.

4- ظهور الجمعيات الرسمية، ذات الصبغة الوطنية.

5- ظهور جامعات وكليات جديدة في أغلب المدن الكبرى، وصار لها دور كبير في العمل الثقافي الإشعاعي من خلال الندوات والمنشورات.

6- ظهور مجلات تقوم أساسا على التخصص (اللسانيات – التربية – الاجتماع – الفلسفة...).

7- ظهور مؤسسات خاصة عديدة للطبع والنشر.

إننا فعلا أمام تحولات كبرى جعلتنا نقف أمام مرحلة جديدة من تطور المجتمع الجزائري، وتتجلى هذه التحولات الثقافية من خلال:

أ– .تعدد الوسائط الثقافية وتنوعها، وأهم ما يميزها هو أنها دفعت في اتجاه تقليص البعد الشفاهي الذي كان مهيمنا في الستينات والسبعينات، وإعطاء أهمية كبرى لما هو كتابي أو صوري.

ب– ظهور نوعيات أخرى من المثقفين تختلف صورها عن صورة المثقف السابق.

ج– ظهور قيم ثقافية جديدة في الإنتاج والتلقي.

كل هاته التحولات ساهمت في جعل العمل الثقافي ينتقل من العمل الجمعوي شبه المنظم والموحد على صعيد الرؤية والتصور، والذي يقوم به مثقفون لهم انشغالات سياسية مركزية إلى العمل المتعدد الرؤى والتصورات، والذي تضطلع به مؤسسات تقوم على التنافس والاختلاف، أو يمارسه مثقفون بمنأى عن مؤسسة ما، وقد تحولوا إلى مؤسسة خاصة أو متخصصة.

وكان من سمات هذا التحول الانتقال من العمل الثقافي كأداة نضالية للتأطير السياسي إلى التنشيط الثقافي الخاضع للحاجات الاجتماعية أو المتطلبات الظرفية أو اهتمامات الجمهور.

فأغلب التيارات الفكرية والسياسية لها منابرها الخاصة، وهي تعبر عن نفسها، وتسعى إلى إبراز ما "يميزها" عن سواها. وصارت الفعاليات الثقافية السابقة تبحث لها عن وسائل جديدة للعمل، حتى تقلصت أنشطتها، بالقياس إلى فترات سابقة، وبدأت تتعدد وتتنوع. كما يلي:

1-.ظهور الخطاب الديني: من خلال وسائط متعددة، جرائد، كتب، أشرطة متنوعة.

2- ظهور الخطاب الإقليمي: الذي يركز على الخصوصيات المحلية، من خلال الندوات التي تعقدها الكليات الجديدة مثلا مع مختلف الهيئات الإقليمية، أو الاحتفاء بالثقافات المحلية (الأمازيغية).

3- ظهور الخطاب الشعبي: والمتمثل في صحافة: الكاريكاتير والسخرية والفضائح.

4- ظهور الخطاب الفرنسي: كثرة المنشورات (الجرائد، المجلات، الندوات) ودور النشر التي تعنى بنشر الكتاب المكتوب بالفرنسية.

5- ظهور الخطاب النسائي: من خلال العمل الإعلامي، وتأسيس جمعيات واتحادات نسائية.

إن استعمال "ظهور" بخصوص مختلف هذه الخطابات، لا يعني أنها لم تكن موجودة في مراحل سابقة، ولكنه يرمي إلى تأكيد أن هذه الخطابات صار لها حضور أقوى وأهم مما كانت عليه، وبالأخص في السبعينات التي هيمن فيها الخطاب القومي الاشتراكي. ومجموع هذه التحولات أدى إلى:

1- خلق قيم ثقافية جديدة تقوم على التعدد والاختلاف والنسبية.

2- خلق فرص للتجاوب مع جمهور جديد له اهتمامات وتطلعات جديدة.

3- خلق أسئلة ثقافية جديدة ما يزال أغلبها معلقا، أو ترهين أسئلة قديمة.

كل هذه المؤديات، لا تعني أن هذه التحولات، أحدثت شرخا جوهريا في بنياتنا السوسيوثقافية والاجتماعية. فرواسب المراحل السابقة ما تزال حاضرة بصورة أو بأخرى، لكن طبيعة التحول قلصت من نفوذ وهيمنة القيم القديمة، وإن لم تنجح بعد القيم الجديدة في فرض نفسها. بل إن بعض تلك القيم سيظل عنوان حقبة سوسيوثقافية جديدة بكاملها.

وكان من نتائج هذه التحولات ظهور فئات جديدة من المثقفين تميل أكثر؛ إلى أن يكون لها موقع داخل المجتمع أو أجهزة الدولة، وهي تتشكل من فئات تجمع بينها هموم معرفية محددة (فكرية، حضارية، علمية، اقتصادية، دينية، لغوية...) أو تسعى إلى تأطير نفسها والتعبير عنها خارج المؤسسات الحزبية أو الرسمية.

ومن القيم الناجمة عن هذه التحولات:

1- العمل الثقافي رأسمال يجب استثماره ماديا، ويعني هذا تقلص البعد النضالي التطوعي الذي كان عنوان المرحلة السابقة وبالتالي فالعمل الثقافي صار يستدعي بنية تحتية.

2- الحق في الاختلاف والمنافسة لا الصراع والإلغاء.

من أجل ممارسة ثقافية جديدة :

يرتهن تركيزنا على نعت "الجديد"، سواء اتصل بالروح أو الوعي أو الرؤية أو الثقافة، إلى دلالة خاصة نجملها في أن الجديد يعني "مطابقة" التحولات الجديدة، أي أنه يرمي إلى ضرورة وضع التحولات المختلفة في سياقها الخاص، وبهذا يكتسب معنى "الثقافة الجديدة" دلالة متميزة. إنها الثقافة، أو العمل الثقافي الذي يرمي إلى تجديد الرؤية السابقة وشكل الممارسة السابق الذي لم يبق ما يسوغ استمراره.

إن دخولنا القرن الحادي والعشرين لا يمكن أن يتم بدون الطموحات الجديدة المبنية على رؤية جديدة وممارسة جديدة. في سبيل بناء تصورنا الثقافي الذي نتحرك في ضوئه. لقد فرضت التحولات الجديدة التي عرفها واقعنا منذ الثمانينات ظهور عدة خطابات بدأت تنشط من خلال وسائطها التعبيرية الخاصة. هذه الخطابات هي:

1- الخطاب الفرنكوفوني.

2- الخطاب الخصوصي أو المحلي (الأمازيغي) والشعبي (صحابة الفضائح)

3- الخطاب الديني (الأصولي – التصوفي).

4- الخطاب النسائي.

نشطت هذه الخطابات على إثر تراجع الخطاب القومي والاشتراكي، وصار كل خطاب من هذه الخطابات يفرض بعض مقوماته على الساحة الثقافية بصور وأشكال متعددة. كما بدأت خطابات أخرى تلوح في الأفق (حقوق الإنسان، البيئة، التراث، المجتمع المدني...).

إن التعامل مع واقع متحول وبخطاب له مميزاته وإشكالياته، من الأولويات التي علينا التفكير فيها بعيدا عن أي مصلحة ضيقة، نظرا لطبيعة هذه التحولات وإفرازاتها. كما أن أي خطاب كيفما كان نوعه، وهو يتعامل مع هذه التحولات لابد له من مراعاة الثوابت والقيم العامة، والمكتسبات التي تحققت في صيرورة تطور المجتمع الجزائري، إذا ما أراد فعلا أن يسهم من خلال تصوره الخاص في بناء رؤية مغايرة للممارسة والعمل، حتى لا يقع في خطأ الإقصاء أو التراكم السلبي.

إن أهم ثوابت المجتمع الجزائري، يمكن تجسيدها، من خلال:

1- الانفتاح: فالجزائر بحكم موقعها وتاريخها مهيئة للانفتاح على العالم. كما أن "الانفتاح" من مكتسبات الشعب الجزائري، وهو لا يعني "التبعية" لجهة ما من العالم، أو الانفتاح على جهة ما دون أخرى.

2- التنوع: روافد الثقافة الجزائرية متعددة بتعدد مكونات المجتمع الجزائري. فالتنوع الثقافي هو عامل إثراء للثقافة الوطنية، فإذا كانت الخصوصيات ظاهرة تاريخية فهي بمثابة العناصر التي تشكل مجتمعة، كل لا يتجزأ، هذا الكل هو الهوية الجزائرية ذات البعد العربي الإسلامي. إن قضية التنوع لا يمكن طرحها إلا في آفاق "الانفتاح" و"الحوار" مع باقي المكونات، وليس في "إلغائها".

3- الحوار: من المكونات الثابتة للمجتمع الجزائري المكون الديني (الإسلام)، قد تختلف الدراسات والاجتهادات المؤسسة على قاعدة الخطاب الديني. لكن إذا لم يكن أساس الاختلاف مبنيا على الحوار، تحول الأمر إلى الانغلاق الضيق على الذات والذي يمكن أن يتولد عنه، "ادعاء" امتلاك الحقيقة المطلقة، وما ينجم عن ذلك من إقصاء وإلغاء للآخر.

أهداف المثاقفة العالمية في الأدب:

يؤدي الأدب دورا عالميا في عمليات التأثر والتأثير بين شعوب العالم لتحقيق الأهداف الآتية[31]:

- التخفيف من حدة الاتجاه الشوفيني لأي أدب قومي يرتبط بمصالح سياسية وإيديولوجية اقتصادية.

- التعرف على ثقافات الأمم الأخرى وعاداتها وتقاليدها ومنجزها الحضاري وأساليب تعبيرها كمصدر من مصادر المعرفة التي تغني طلبها أديبا كان أو غير أديب.

-يمكن أن يلعب دور الوسيط الإنساني المشترك في تعزيز قيم التسامح الإيماني والمحبة والتفاهم بين الشعوب، إلى حدّ يصبح فيه الأدب إحدى الوسائل المهمة في التخفيف من سلطة الاقتصاد والسياسية في مظاهرها السلبية التي تسعى للهيمنة على مقدرات الشعوب الضعيفة.

- يحقق الأدب في علاقته العالمية التبادلية فرص احترام ثقافة الآخر والتساوي معه، أو في الأقل التوازي، مع ضرورة التمسك بحق الاختلاف وضرورته، لأن الاختلاف يؤدي إلى الجديد والتميّز والإضافة النوعية.

- تخصيب الجوانب التاريخية الفكرية والمعرفية في الأدب عن طريق استلهام ثقافات الأمم الأخرى وتوظيفها لاستنطاق دلالات وآفاق جمالية جديدة.

- تؤثر العلاقات الثقافية والتبادل الأدبي إيجابيا في إزالة الحواجز العرقية والكونية بين الشعوب، وربما تؤدي إلى التخفيف من التعصب الديني والحروب وتنفي قضايا الغطرسة والشعور بالأفضلية عند شعب ما تجاه شعب آخر.

- يعزز الأدب مفهوم "العالم قرية صغيرة" وذلك من النواحي والعلاقات الإنسانية المتبادلة التي تحترم خصوصيات كل ثقافة من غير هيمنة سياسية أو اقتصادية.

- يؤدي الأدب دورا مهما في ثقافة الجمال التي تناضل ضد أشكال القبح الإنساني في العالم، (المتمثل في الحروب والإقصاء التعصبي).

- تخفف المثاقفة الأدبية العالمية من مظاهر الصراع الحضاري القديم بين الشرق والغرب.

- يسهم الأدب في تنمية صور التقارب الاجتماعي بين الشعوب، ويلبي حاجات إنسانية متعددة.

– تعمل المثاقفة العالمية على انتشار الأدب الجيّد في مختلف أنحاء العلم بشكل واسع وسريع ومؤثر وفاعل.

– تؤدي المثاقفة العالمية إلى نشر ثقافة احترام الهوية والخصوصية الثقافية في البيئات الإنسانية كلها.

– يؤدي التأثر والتأثير بين آداب الأمم إلى ابتكار أساليب إبداعية تنسجم وطبيعة التنمية الأدبية والفكرية والنقدية في العالم، فنهر الإبداع العالمي المجرى، يسقي أراضي القصة والقصيدة والرواية والمسرح، ويتدفق بحرية كاملة دون حسابات جغرافية أو دينية أو سياسية، فثمار الخصب الإبداعي العالمي ملك للبشرية كلّها.

الإحالات:

(1)- محي الدين صابر: قضايا الثقافة العربية المعاصرة، الدار التونسية للنشر، تونس 1983، ص 09.

(2)- محمد محفوظ : الحضور والمثاقفة، المثقف العربي وتحديات العولمة، المركز الثقافي العربي ط1، 2000 ص 20.

(3)- لويس دو للو، الثقافة الفردية وثقافة الجمهور، ترجمة الدكتور عادل العو، منشورات عويدات، بيروت، باريس، الطبعة الثانية، 1982، ص 09.

(4)- محمد محفوظ، الحضور والمثاقفة، ص 126.

(5)- المرجع نفسه، ص 127.

(6)- لويس دو للو، الثقافة الفردية وثقافة الجمهور، ص 09.

(7)- عبد الإله بلقزيز: في البدء كانت الثقافة، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء،ط1، 2004، ص 43.

(8)- عبد الله العروي، ثقافتنا في ضوء التاريخ، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، ط1، 2006، ص 173.

(9)- Ralph linton: Les Fondeurents culturels de la personnalité,paris,dunod, 1959, p74.

(10)- أنطوان سيف: وعي الذات وصدمة الآخر، في مقولات العقل الفلسفي العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2001، ص 23.

(11)- المرجع نفسه، ص 25.

(12)- المرجع السابق، ص 26.

(13)- أنطوان سيف، وعي الذات وصدمة الآخر، ص 31.

(14)- محمد محفوظ: الحضور والمثاقفة، ص 116.

(15)- المرجع نفسه، ص 56.

(16)- الفضل شلق: النخبة العربية والقمع الذاتي، المركز الثقافي العربي،بيروت، ط2، 1994، ص 70.

(17)- محمد محفوظ: الحضور والمثاقفة، ص 56–57.

(18)- المرجع السابق، ص 57.

(19)- المرجع نفسه، ص 61.

(20)- المرجع نفسه، ص 88.

(21)- المرجع السابق، ص 62.

(22)- المرجع نفسه، ص 62–63.

(23)- المرجع السابق، ص 117.

(24)- المرجع نفسه، ص 118.

(25)- المرجع نفسه، ص 118.

(26)- علي أومليل: سؤال الثقافة، المركز اثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2005، ص 76.

(27)- سعيد يقطين:الأدب والمؤسسة والسلطة نحو ممارسة أدبية جديدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2002، ص 27.

(28)- المرجع السابق، ص 28.

(29)- المرجع السابق، ص 29.

(30)- المرجع السابق، ص 29–30.

(31)- راشد عيسى، وساطة الشعر في التسامح الديني والمثاقفة العالمية، مؤسسة جائزة عبد العزيز آل سعود البابطين للإبداع الشعري، الكويت، 2011، ص 20.

لنصيّة «فلم يغرق في الاهتمام بالعتبات إنما جعلها مكوّنا تحليليًّا لا ينبغي.